

عالم عربي جديد

* رشيد الخالدي

الثورات العربية ٢٠١١:

** ملاحظات تاريخية أولية

الأغلبية الساحقة من أبناء شعبهم المولودين بعدهم بعقود كثيرة. وبين ليلة وضحاها، أذابت الوضع السياسي المتجمد في الظاهر حرارة الانتفاضة الشعبية التي بدأت في تونس ومصر، وراحت تنتشر الآن في بقية بلاد العرب. وإننا لمحظوظون جميعاً أن نشهد لحظة تاريخية عالمية مثل هذه، يتبدد فيها ما سبق أن بدا حقائق ثابتة، وتبزغ إمكانات وقوى جديدة. ولعله يكون في قدرتنا، بشيء من الحظ، أن نقول يوماً ما قاله الشاعر الإنجليزي وردزورث عن الثورة الفرنسية: "إنها لنعمة أن تكون بين الأحياء في ذلك الفجر، أما أن تكون شاباً فتياً فذاك هو النعيم بعينه."

إن هذه الثورات حتى الآن هي من صنع الشعب العادي الذي يطالب سلمياً بالحرية، والكرامة، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، والمحاسبة، والشفافية، وحكم القانون، وقد تبين في النهاية أن لدى الشباب العربي آمالاً ومثلاً لا تختلف عمّا

في الأعوام الأخيرة من حياة مديدة حافلة بالأحداث، صادف أن كان ابن خلدون، أعظم المؤرخين العرب، في دمشق في سنة ١٤٠٢، حيث التقى الفاتح العظيم تيمورلنك في إبان فتحه المدينة، وقد خلف لنا وصف تجربته هذه. ومع أن أحداً منا ليس ابن خلدون، فإن أي مؤرخ عربي يرقب الأحداث وهي تتكشف في منطقتنا اليوم لا بد من أن يساوره ذلك الإحساس الذي ساور سلفنا وهو يشهد تحولاً عظيماً في أوضاع العالم. إنه لمن المستحيل ألا نشعر بأن هذه اللحظة هي لحظة إمكانات جديدة في العالم العربي، وقد مضى زمن مديد لم نشهد فيه لحظة مماثلة، بل إن هذا الوضع لا سابق له من بعض النواحي في التاريخ العربي الحديث. فهذه الأنظمة الاستبدادية التي ظلت حصينة ما يزيد على أربعين عاماً، غدت فجأة هشّة، وانهار أمام أعيننا، وفي غضون أسابيع قليلة، اثنان من أشدها عتوا، في تونس ثم في القاهرة. وثمة آخر في طرابلس، وهو واحد من أكثرها وحشية وقمعاً، لا يزال يقارع من أجل البقاء. فجأة، بدا الحكام الذين حكموا طويلاً أكثر بلاد العرب هرمين، وبدت شاسعة على نحو لا سابق له تلك المسافة التي تفصلهم عن

(*) أستاذ كرسي إدوارد سعيد في جامعة

كولومبيا - نيويورك، ورئيس تحرير *Journal of Palestine Studies*.

(**) محاضرة باللغة الإنجليزية أقيمت في

الجامعة الأميركية في بيروت في ١٦/٣/٢٠١١. ترجمة: ثائر ديب.

مبارك. والإخفاق في أي من هذه المهمات العسيرة يمكن أن يؤدي إلى عودة قوى الرجعية والقمع، تلك القوى التي لم تستسلم بعد في ليبيا أو في معظم بلاد العرب، كما يمكن لهذا الإخفاق أن يطلق تلك الميول الأقلوية المتطرفة والعنيفة التي تزدهر في أوضاع الاضطراب والفوضى، كتلك التي أوجدها الغزو والاحتلال الأميركيان في العراق وما لحقهما من دمار الدولة العراقية. ويجب ألا ننسى مطلقاً أن هذا هو الشرق الأوسط، المنطقة المشتهاة جداً في العالم، والأكثر اختراقاً من طرف المصالح الأجنبية، ولذلك فإنه عرضة، كما كان طوال تاريخه، للتدخل الأجنبي الذي يمكن بسهولة أن يحرف الحصيلة أو يشوهها.

ومع ذلك، فإن ما بدأ في تونس والقاهرة فتح آفاقاً ظلت مغلقة طويلاً، فانطلقت طاقة الجيل الشاب في العالم العربي كما انطلق حراكه وذكاؤه بعد أن كبّت ذلك كله نظاماً عاملهم وعامل مطامحهم باحتقار، وركز السلطة في يد جيل أكبر كثيراً. وقد اكتسب شباب العالم العربي وكباره ثقة واطمئناناً وشجاعة بدت مستمدة من مكان غامض، وغدت الأنظمة البوليسية المخيفة التي كانت تبدو في السابق كأنها لا تقهر، ترتعد وتفقد أعصابها. ما الذي يدفعني إلى أن أشير إلى أن هذه الانتفاضات الثورية لا سابق لها؟ إن العالم العربي، كما يمكن أن يقول أي مؤرخ للمنطقة، كثيراً ما كان مسرحاً للثورات والانتفاضات والتمردات على مر تاريخه الحديث، ففي أثناء الاحتلال الفرنسي ثارت القاهرة مرات عديدة، وخصوصاً في سنة ١٨٠٠، الأمر الذي دفع الفرنسيين إلى قصف المدينة بالقنابل من القلعة، ثم ثارت مرة بعد مرة ضد الحكم الأجنبي وصولاً إلى سنة ١٨٨٢، وهو ما دفع الأسطول البريطاني إلى قصف الإسكندرية، ثم ثارت ضد البريطانيين في ثورتها العظمى في سنة ١٩١٩، وبعد ذلك في سنة ١٩٥٢. وفي

لدى الشباب الذين ساهموا في إقامة المؤسسات الديمقراطية في أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية وجنوب آسيا وجنوبها الشرقي وشرقها. ولم تكن هذه الأصوات ضرباً من الكشف المفاجئ إلا بالنسبة إلى أولئك الذين ضللتهم الدعاية المتواصلة التي تمارسها الأنظمة العربية، أو تركيز الإعلام الغربي المهووس على الأصولية الإسلامية والإرهاب الإسلامي كلما عني بالشرق الأوسط، الأمر الذي يضيف على هذه اللحظة أهمية فائقة ليس بالنسبة إلى العالم العربي وحده، بل إلى الكيفية التي يصور بها الآخرون العرب أيضاً. فأولئك البشر الذين كثيراً ما افتري عليهم بصورة منهجية متوالية على مدى عقود راحوا يظهرون للعالم لأول مرة في ضوء جديد، هو ضوء إيجابي إلى حد بعيد.

وعليّ أن أسارع لأضيف أن شيئاً إلى الآن لم يُحسم في أي بلد عربي شهد هذه الانتفاضات، إذ لا يزال أمام هذه البلاد مهمات بالغة الصعوبة. وعلى الرغم من صعوبة الإطاحة بالطاغية الفاقد الاتصال بالشعب وعائلته الجشعة، سواء في تونس أو في القاهرة، فإن تغيير النظام برمته، وبناء نظام ديمقراطي فعلي، هما أكثر صعوبة. وأصعب من ذلك أيضاً ضمان ألا تسيطر المصالح القوية والحصينة على ذلك النظام الديمقراطي إذا ما تمّ بناؤه. وأخيراً، فإن المهمة الشاقة بالنسبة إلى أي نظام ديمقراطي شعبي جديد تتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي السريع والضروري لتوفير تكافؤ الفرص، والتعليم المتساوي، والوظائف الملائمة، والسكن اللائق، والبنية التحتية التي تشتد الحاجة إليها إلى أبعد الحدود. هذه هي الأشياء التي أخفقت الأنظمة السابقة في توفيرها، فأولئك الذين يعيشون في مصر بأقل من دولارين في اليوم الواحد ازدادت نسبتهم من ٣٩ إلى ٤٣٪ من مجموع السكان خلال العقد الأخير من عهد

وقيل أيضاً إن ما يميز هذه الثورات عن سابقاتها في العالم العربي، وفي غير مكان من الشرق الأوسط، هو تركيزها على الديمقراطية والتغيير الدستوري. ومع أنه من الصحيح أن هذين المطلبين هما بين المطالب الأساسية في كل مكان من المغرب إلى عُمان، إلا أن لهذا الأمر سوابق، فهذه منطقة أدى السجال فيها بشأن الحد من سلطة الحكام إلى فوران دستوري متواصل في كل من تونس ومصر في أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر، وصولاً إلى الاحتلال البريطاني والفرنسي لهذين البلدين في سنتي ١٨٨١ و١٨٨٢، كما أن سجالاتاً مماثلاً أدى إلى وضع دستور للإمبراطورية العثمانية في سنة ١٨٧٦، جرى تعليقه في سنة ١٨٧٨، ثم أعيد تفعيله عقداً كاملاً بدأ مع الثورة الدستورية في سنة ١٩٠٨. ولم تكن هذه الإمبراطورية في ذلك الوقت تضم تركيا الحالية فحسب، بل معظم "المشرق" أيضاً، بما فيه سوريا الكبرى والعراق. وقد تأثرت هاتان المنطقتان وسواهما من الدول التي خلفت الإمبراطورية العثمانية تأثراً شديداً بهذه التجربة الدستورية وما عرفته من إخفاق ونجاح. ففي سنة ١٩٠٦، أقامت إيران نظاماً دستورياً اعتراه كسوف متكرر، لكنه أفضى في النهاية إلى حكومات برلمانية قامت في الفترة بين الحرب العالمية الثانية وسنة ١٩٥٣. وفي الفترة ما بين الحربين وبعدها، كانت تحكم البلاد شبه المستقلة والمستقلة في الشرق الأوسط أنظمة دستورية في جوهرها. وطبعاً، فإن هذه التجارب الدستورية والبرلمانية شابتها عيوب جديّة وخطرة، كما أنها واجهت عوائق جسيمة اتخذت هيئة مصالح حصينة، وميول أوتوقراطية غير محدودة لدى الحكام، فضلاً عن الأمية والفقر الشديدين، فلم تستطع في النهاية، أن تحل سوى قلة من المشكلات الداخلية العميقة التي كانت تواجه هذه المجتمعات. غير أن ضروب الإخفاق في

إبان الثورة السورية الكبرى خلال الفترة ١٩٢٥ - ١٩٢٦، دُفع الفرنسيون إلى خارج معظم أحياء دمشق، فقصفوا المدينة بوحشية، وكرروا ذلك في سنة ١٩٤٥. وثمة أمثلة مشابهة وفيرة في كل مكان، إذ إن المقاومة الليبية ضد الطليان بدأت في سنة ١٩١١ واستمرت ما يزيد على عشرين عاماً، وثمة الثورة العراقية الكبرى في سنة ١٩٢٠، والمغربية خلال الفترة ١٩٢٥-١٩٢٦، والثورة الفلسطينية في السنوات ١٩٣٦-١٩٣٩، وهذه الثورات جميعاً أدت إلى حملات استعمارية وحشية استخدم فيها القصف الجوي من دون تمييز، بل إن هذه الأحداث هي التي سمت بداية فصل كئيب في التاريخ البشري، فأول استخدام للقصف الجوي ضد المدنيين حدث في ليبيا في سنة ١٩١١، وأول استخدام للغاز السام ضد المدنيين كان في العراق في سنة ١٩٢٠. إذاً، ما الذي يميز الفوران الثوري الذي نرقبه في أرجاء العالم العربي عن أسلافه الكثر؟ إن إحدى المميزات الواضحة تتمثل في أن هذا الفوران، في تونس ومصر والبحرين وعدد من البلاد الأخرى على الأقل، كان سلمياً إلى حد بعيد: "سلمية، سلمية"، هكذا هتفت الحشود في ميدان التحرير. غير أن هذا ما كان عليه أيضاً كثير من الهبات العربية العظيمة في الماضي، ككثير من أحداث النضال المصري والعراقي الطويل الرامي إلى إنهاء الاحتلال العسكري البريطاني، وأيضاً في سورية ولبنان والمغرب وتونس لإنهاء الاحتلال الفرنسي، فضلاً عن الانتفاضة الفلسطينية الأولى ضد الاحتلال الإسرائيلي بين سنتي ١٩٨٧ و١٩٩١. وفي الواقع، فإنه على الرغم من استخدام تكتيكات اللاعنف ذلك الاستخدام الواسع والواعي في الانتفاضات الأخيرة في مصر وبقية الأمكنة، فإن هذه ليست بأي حال من الأحوال أول مرة تكون فيها الانتفاضات العربية بعيدة عن العنف بصورة عامة، أو غير مسلحة على الأقل.

الجزائر وليبيا والسودان وسورية واليمن. أما نظام العراق فأزاحه الغزو والاحتلال اللذان أفضيا إلى دمار كبير في بنية الدولة العراقية، وإلى حرب أهلية، ونزوح ما يقارب ربع السكان. ولم يُزح الشعبُ مثل هذه الأنظمة إلى الآن إلا في تونس ومصر، ومثل هذه النتيجة ليست مضمونة بأي حال من الأحوال.

ما يميّز ثورات سنة ٢٠١١ عن سابقتها هو أنها تسمّ نهاية الطور القديم الوطني المعادي للاستعمار، بمعنى أنها موجهة نحو الداخل إلى حد بعيد، نحو مشكلات المجتمعات العربية ومشكلات الحكم العربي. وما من أحد يتجاهل طبعاً حقيقة أن الاستعمار القديم فسخ المجال خلال الحرب الباردة أمام شكل من النفوذ الخارجي أشد خبثاً، نفوذ القوتين العظميين أولاً، ثم نفوذ الولايات المتحدة وحدها في العقدين الأخيرين. كما أن أحداً لا يتجاهل حقيقة دعم تلك القوة المفرطة النظام الإقليمي العربي برمته، ذلك الدعم الذي كان حاسماً في الحفاظ على سلطة معظم الأنظمة الديكتاتورية التي تهتز الآن أمام شعوبها. غير أنه على الرغم من بقاء هذا العامل ذي الأهمية الفائقة في خلفية اللوحة على الدوام، فإن تركيز ثورات سنة ٢٠١١ هو في مكان آخر: على المشكلات الداخلية المتعلقة بالديمقراطية، والدساتير، والمساواة.

غير أن هنالك مطلباً آخر، هو مطلب الكرامة الذي يجب أن يُفهم بمعنيين: كرامة الفرد وكرامة المجموع، أو كرامة الشعب وكرامة الأمة. والمطالبة بكرامة الفرد يمكن فهمها بسهولة، ففي مواجهة الدول البوليسية السلطوية المخيفة التي تسحق الفرد، فإن مثل هذه المطالبة يكون أمراً طبيعياً، ذلك بأن ضروب التعدي الدائم التي قامت بها هذه الدول الكلية القوة على كرامة كل مواطن عربي تقريباً، وتأكيد الحكام المتواصل انعدام قيمة مواطنيهم، جرى استبطانها داخل الأنفس في

إقامة أنظمة دستورية وبرلمانية مستدامة لم تكن ناجمة عن هذه العوامل الداخلية وحدها على وجه الحصر، بل عن التقويض المنهجي الذي مارسه القوى الإمبريالية إزاء هذه الحكومات أيضاً، ذلك بأن البرلمانات والرأي العام والصحافة الناشئة غالباً ما كانت تقف في وجه تلك القوى وتلحّ على السيادة الوطنية وعلى حصة عادلة من مواردها. إن تقويض القوى الأوروبية الحكومات الدستورية الإيرانية والعثمانية في العقود الأولى من القرن العشرين، مروراً بتدخل الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى في خمسينيات ذلك القرن في كل من لبنان وسورية والأردن وإطاحتها الحكومة الإيرانية، كانا نموذجاً يتكرر باستمرار. فبدلاً من دعم الحكم الديمقراطي في الشرق الأوسط، راحت القوى الغربية تقوّض مثل هذا الحكم، مفضلة التعامل مع أوتوقراطيين طيّعين وضعفاء ينفذون أوامرهما، وتتأمر مع النخب المحلية، كما حدث في مصر حين أبعد حزب الوفد الشعبي الذي يحظى بشعبية ضخمة عن السلطة طوال ١٨ عاماً من مجموع ثلاثين عاماً هي مدة الحكم البرلماني الذي دام من سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٥٢.

ما أراه، إذاً، هو أن ما يجعل انتفاضات سنة ٢٠١١ الثورية غير مسبوقه ليس طبيعتها الديمقراطية. وإذا أعود إلى ما ذكرته من ثورات وانتفاضات سابقة بين سنة ١٨٠٠ وخمسينيات القرن العشرين فإنني ألاحظ أن معظمها كان موجهاً ضد الاحتلال والسيطرة الأجنبية في المقام الأول. وقد نجحت هذه الثورات والانتفاضات الوطنية في النهاية، وبعد بدايات زائفة كثيرة، ومأزق، وخيبات، في طرد القوى الاستعمارية القديمة وقواعدها العسكرية البغيضة من معظم العالم العربي، وأفضت إلى سلسلة من الأنظمة الوطنية المنبثقة من العسكر في معظم البلاد العربية، وهي أنظمة لا تزال تتشبث بالسلطة في كل من

ويرتبط هذا طبعاً بالدور الذي تؤديه الولايات المتحدة ورببيتها المدللة، وعميلتها المفروضة على المنطقة، إسرائيل. فعلى الرغم من قلة إشارة ثورات سنة ٢٠١١ إلى هذا العامل الواضح، فإنه حاضر في الخلفية على الدوام، شأنه في ذلك شأن حقيقة استفادة الدول البوليسية العربية من أحدث المعدات، وأكثر صنوف التدريب التي تقدمها الولايات المتحدة وأوروبا. فقد استُخدمت القنابل الأميركية المسيلة للدموع بغزارة ضد المحتجين المسالمين في تونس والقااهرة، كما استخدمت بصورة منهجية على مدى أعوام ضد الفلسطينيين وقلّة من الناشطين الإسرائيليين والأجانب الذين يتظاهرون في قرى مثل بلعين في الضفة الغربية، فضلاً عن أن بلطجية بن علي ومبارك على صلة وثيقة باستخبارات الولايات المتحدة وفرنسا والدول الأوروبية الأخرى. أمّا الدعم الأميركي لـ "الاستقرار" فيعني في الحقيقة دعم القمع، والفساد، وإحباط المطالب الشعبية، ودك الديمقراطية، كما يعني خضوع البلاد العربية لإملاءات السياسة الأميركية ومطالب إسرائيل. وبذلك يكون مطلب الكرامة الجمعية بمثابة دعوة إلى إنهاء هذا الوضع غير الطبيعي.

وعلى غرار بقية شعوب العالم غير الغربي ممن يخطر ببالها اللورد بالمرستون وودرو ولسون، فإن العرب يدركون تلك الهوة الدائمة التي تفصل بين ما تعلنه الديمقراطيات الغربية العظمى من مثل عليا وبين سياساتها الواقعية المريبة. ونظراً إلى وجود هذا الإدراك، فإنه سيكون من باب التغيير المرحب به أن يحجم المسؤولون الأميركيون والأوروبيون عن وعظ أولئك الذين أطلقوا تغييراً ثورياً لافتاً في كل من تونس ومصر، أو أشباههم في العالم العربي ممن يحاولون القيام بالشيء ذاته.

ومن الواضح أن هؤلاء الثوريين الشباب يعلمون ما يحتاج إليه تحقيق الديمقراطية

النهاية وأحدثت كرهاً للذات متفشيًا، واعتلالاً اجتماعياً متقحراً تجلى بين أشياء أخرى في التوترات الطائفية، والتحرش الجنسي المتكرر بالنساء، والجريمة، والمخدرات، والسفاهة المهينة، والافتقار إلى الروح العامة. وبدت هذه الظواهر كلها كأنها تثبت تلك النظرة الكالحة التي حملها أولئك الذين في السلطة تجاه رعاياهم.

غير أن واحداً من أسوأ الأشياء لدى تلك المجموعة من الأنظمة السلطوية، وهو أبعد من إنكارها كرامة الفرد، هو ما أبداه الحكام من احتقار تجاه شعوبهم، ورويتهم إليها على أنها بعيدة عن النضج، وخطرة، وليست جاهزة للديمقراطية. ونبرة مبارك الأبوية الرعائية في خطاباته الأخيرة تسم تماماً هذه الأنظمة: فنحن لا نزال نسمع مثل هذه النبرة من القذافي في استطراداته المنفلتة، ومن الملوك والرؤساء مدى الحياة في الدول العربية الأخرى. وحده القذافي يقول صراحة ما يكفنه الحكام الآخرون: إن شعوبهم يسهل خداعها وقيادها في الطريق الخطأ، وأنه لا كرامة لها في حقيقة الأمر.

وهذا يصل بنا إلى قضية الكرامة الجمعية التي هي أيضاً مطلب رفعته ثورات سنة ٢٠١١، فغياب الإحساس بالكرامة الجمعية العربية مرتبط بوضع هذه المنطقة الرث التي هي واحدة بين قلة من المناطق التي لم تتأثر بالتحويلات الديمقراطية وبموجة التحرر من التسلط التي اكتسحت أجزاء أخرى من العالم في أواخر القرن العشرين. لكن العرب فجأة، أثبتوا أنهم لا يختلفون عن أي شعب آخر، إذ إن هذه الثورات أوجدت إحساساً بالكرامة الجمعية انعكس على أفضل وجه في اقتحار التونسيين والمصريين بعد سقوط الطاغية في كل من البلدين. "ارفع رأسك عالياً. أنت مصري!" هكذا هتفت الحشود في ميدان التحرير، وذلك كان تأكيداً لكرامة الشعب المصري الجمعية، ومعه الشعب العربي بأسره.

تطمح إلى حياة أفضل، وكرامة أعظم، ومزيد من السيطرة على حيواتها. وقد اكتشف شباب هذه البلاد كيف يمكن لهم أن يسخروا السخط الشعبي ويحولوه إلى قوة ضد الوضع القائم، وعرفوا طريق العودة إلى الشارع إذا ما اضطرتهم إلى ذلك تلكو المسؤولين. ومن الواضح أن هذه الروح تلهم الشعب في كثير من البلاد العربية كي يقارع اليأس والفنوط المخيمين اللذين يؤديان دوراً أساسياً في بقاء الاستبداد. والسؤال الكبير الآخر هو ما إذا كان الذي بدأ في تونس ومصر يقوى على الإطاحة بمن هم في السلطة في بلاد أخرى. فعلى الرغم من جميع ضروب التشابه بين أنظمة هذه البلاد، إلا إن كل واحد منها يختلف أشد الاختلاف عن سواه، وعن كل من تونس ومصر. فالسكان في عديد منها، وخصوصاً في الأردن والجزائر والبحرين والعراق، هم أقل تجانساً مما في مصر أو تونس، مع وجود انشطارات إثنية أو دينية مهمة يمكن للحكام استغلالها على الدوام كي يفرقوا ويسودوا. وفي بعض الحالات، ولا سيما في الجزائر والعراق والأردن، ثمة زكريات مكن أهلية دموية قريبة أو بعيدة مزقت هذه المجتمعات، ويمكن أن تدفع الشعب إلى التردد في احتجاجه.

ومع هذا، فإن روحاً جديدة تنتشر في العالم العربي، وثمة أثر مُعْدٍ تبثه روح الاحتجاج والمطالبة بالديمقراطية، اللذين بدأ في تونس وفي مصر. ويكفي المرء أن يراقب الفضائيات العربية، أو يصغي إلى الإذاعات وهي تصف الاحتجاجات، كي يسمع ذلك الشعار الموحد من المحيط إلى الخليج الذي رفعه ثوار تونس أولاً ثم أشقاؤهم وشقيقاتهم في مصر: "الشعب يريد إسقاط النظام".

ومهما تكن النتيجة، فإن هذه الأحداث هي بمثابة تأكيد جلي ليس للمطامح المشتركة في الحرية والكرامة لدى جيل كامل من الشباب العرب فحسب، بل لوجود مجال عام عربي

والعدالة الاجتماعية أفضل من أولئك الذين كانوا، حتى أسبوعين مضياً، أقرب أصدقاء الديكتاتور في كل من تونس والقاهرة، ولا يزالون على صلة وثيقة ببقية المستبدين العرب. غير أن ثورات سنة ٢٠١١ تطرح كثيراً من الأسئلة الأخرى، فكما نعلم جميعاً، فإن التحرر من الاستعمار الغربي، والتجارب الفاشلة التي منيت بها الشعبوية الراديكالية والقومية العربية والتنمية الاقتصادية التي قادتها الدولة في خمسينيات القرن العشرين وستينياته، أديا إلى ما نعرفه من ركود وقمع مارسته الديكتاتوريات والملكيات المطلقة. فخلال العقود منذ ستينيات القرن العشرين، سيطرت أنظمة سلطوية في بلاد العرب كلها، باستثناء (جزئي) في كل من لبنان والكويت، وكان ذلك أشبه بليل لا نهاية له، يعود إلى أبعد مما تقوى عليه ذاكرة العرب، في معظمهم، الذين ولدوا في سبعينيات القرن العشرين وما بعدها. فهؤلاء لا يتذكرون لحظة واحدة لم يحكمهم فيها ضباط سابقون معمرّون، أو حكام مطلقون، أو الورثة الذين اختارهم هؤلاء.

ويستحيل القول ما إذا كانت روح التحرر الماثلة في ثورات سنة ٢٠١١ العربية يمكن أن تثبت، وما إذا كانت انتفاضات أخرى ستساعد على إبقائها حية، أو حتى إن كان في قدرة هذه الروح أن تُذكي بما يكفي لتخطي المشكلات البنوية الضخمة في البلاد العربية. وليس في إمكاننا أن نعلم ما إذا كانت هذه الانتفاضات ستفضي إلى تغيير فعلي للنظام، وما إذا كان التونسيون والمصريون سيفلحون في إقامة نظامين سياسيين جديدين حقاً، أو أنهما سينتهيان إلى "بن عليّة" من دون بن علي، و"مباركية" من دون مبارك. فالأمر المؤكد هو أن النخب في البلاد العربية لن تتخلى بسهولة عن سلطتها.

ومع ذلك، فإننا نشهد لأول مرة في حياة جيلين أملاً لدى الشعوب العربية بأنها يمكن أن

مشترك أيضاً. ومع أن هذا يدين كثيراً لوسائل الإعلام الحديثة بما فيها الفضائيات، إلا إنه من الخطأ أن نركز بصورة حصرية على مزايا التكنولوجيا، أكانت الفاييس بوك أم التويتر أم الهواتف الخليوية أم الفضائيات، فمثل هذا الفضاء العام المشترك وُجد في الماضي، مستنداً إلى أشكال سابقة من التكنولوجيا، أكانت الصحافة المطبوعة أم الإذاعة.

أما السؤال الأخير الذي تطرحه هذه الثورات العربية فيتعلق بدور الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين في تثبيت الوضع العربي الراهن المتعفن الذي يبدو أنه ينهار أمام أعيننا، إذ إن الولايات المتحدة كثيراً ما كانت ممزقة في سياستها الشرق الأوسطية بين مبادئها، بما فيها دعم الديمقراطية، ومصالحها، بما فيها دعم الديكتاتوريين الذين يفعلون ما يُطلب منهم. ويكفي أن ندقق قليلاً لنرى أن الدافع الأخير يكاد يكون مهيمناً على سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. واليوم، وبينما يبث الإعلام الأميركي أخبار الشباب العرب الموهوبين وهم يُسقطون الديكتاتوريات البغيضة ويدعون إلى الديمقراطية بإنجليزية متقنة، وبينما الجمهور يراقب، فإن واشنطن تستجيب بدعم فاتر للتحول الديمقراطي، وبدعوة أصحابها من الحكام العرب إلى الإحجام عن قمع شعوبهم. غير أنه لا يسع المرء سوى أن يتساءل عما سيحدث حين يتحول انتباه الجمهور الأميركي عن العالم العربي، وهو الأمر الذي سيحدث في النهاية.

ومهما يكن الأمر، فإن هذه اللحظة الجديدة في الشرق الأوسط لا بد من أن تجعل المقاربة القديمة المعتادة في كل من واشنطن وتل أبيب أصعب كثيراً. وحتى لو بقيت الديكتاتوريات والملكيات المطلقة في السلطة، فإنها باتت تحت الأنظار ولم يعد في وسعها تجاهل شعوبها كما اعتادت أن تفعل حين ترسم

سياساتها. وسواء تعلق الأمر باتباع واشنطن ذلك الاتباع الصاغر في حريها الباردة ضد إيران، أو في حمايتها إسرائيل من أي ضغط وهي تستوطن الأرض الفلسطينية وتحصن احتلالها، فإن هذه السياسات غير الشعبية التي تتبناها معظم الحكومات العربية لم يعد ممكناً تحملها. ومع أنه يبقى كثير مما يُنتظر حسمه في العالم العربي، ومع أن تدخّل الرأي العام في رسم السياسة الخارجية لا يزال أمراً من أمور المستقبل، فإن من المنطقي أن يأمل المرء بأن ذلك اليوم الذي يمكن فيه للحكام العرب أن يتجاهلوا الرأي العام المحلي والعربي وقيموا السلام مع إسرائيل على الرغم من وحشيتها تجاه الفلسطينيين، بات من الماضي.

إن معاهدتي السلام المصرية والأردنية مع إسرائيل ربما تستمران، حتى لو كان هناك تحولات ديمقراطية فعلية في العالم العربي برمته، غير أن أحداً في واشنطن لا يمكنه أن يعتمد على الانصياع والخضوع لإسرائيل والولايات المتحدة، واللذين كانا يشكّلان سمة أساسية للنظام العربي الراكذ الذي يجري تحديده في شوارع المنطقة بأسرها. ومع أن ما سيحل محل ذلك ليس معروفاً بعد، إلا إن هذه الشوارع ستقرر إلى حد بعيد، شأنها في ذلك شأن مقاهي الإنترنت، واجتماعات النقابات، ومكاتب الصحف، وجماعات النساء، وبيوت ملايين الشباب العرب الذين عبّروا بوضوح عن أنهم ما عادوا يحتملون أن يُعاملوا بالازدراء وقلة الاحترام اللذين عاملتهم بهما حكوماتهم حتى الآن. لقد قالوا: "الشعب يريد إسقاط النظام"، وعنوا بذلك الأنظمة في كل بلد عربي يجرد مواطنيه من كرامتهم، وعنوا أيضاً نظاماً إقليمياً يشكّل حجر الزاوية فيه ذلك الخضوع المُذل للولايات المتحدة وإسرائيل، والذي يجرد العرب بأسرهم من كرامتهم الجمعية. ■

مشترك أيضاً. ومع أن هذا يدين كثيراً لوسائل الإعلام الحديثة بما فيها الفضائيات، إلا إنه من الخطأ أن نركز بصورة حصرية على مزايا التكنولوجيا، أكانت الفاييس بوك أم التويتر أم الهواتف الخليوية أم الفضائيات، فمثل هذا الفضاء العام المشترك وُجد في الماضي، مستنداً إلى أشكال سابقة من التكنولوجيا، أكانت الصحافة المطبوعة أم الإذاعة.

أما السؤال الأخير الذي تطرحه هذه الثورات العربية فيتعلق بدور الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين في تثبيت الوضع العربي الراهن المتعفن الذي يبدو أنه ينهار أمام أعيننا، إذ إن الولايات المتحدة كثيراً ما كانت ممزقة في سياستها الشرق الأوسطية بين مبادئها، بما فيها دعم الديمقراطية، ومصالحها، بما فيها دعم الديكتاتوريين الذين يفعلون ما يُطلب منهم. ويكفي أن ندقق قليلاً لنرى أن الدافع الأخير يكاد يكون مهيمناً على سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. واليوم، وبينما يبث الإعلام الأميركي أخبار الشباب العرب الموهوبين وهم يُسقطون الديكتاتوريات البغيضة ويدعون إلى الديمقراطية بإنجليزية متقنة، وبينما الجمهور يراقب، فإن واشنطن تستجيب بدعم فاتر للتحول الديمقراطي، وبدعوة أصحابها من الحكام العرب إلى الإحجام عن قمع شعوبهم. غير أنه لا يسع المرء سوى أن يتساءل عما سيحدث حين يتحول انتباه الجمهور الأميركي عن العالم العربي، وهو الأمر الذي سيحدث في النهاية.

ومهما يكن الأمر، فإن هذه اللحظة الجديدة في الشرق الأوسط لا بد من أن تجعل المقاربة القديمة المعتادة في كل من واشنطن وتل أبيب أصعب كثيراً. وحتى لو بقيت الديكتاتوريات والملكيات المطلقة في السلطة، فإنها باتت تحت الأنظار ولم يعد في وسعها تجاهل شعوبها كما اعتادت أن تفعل حين ترسم